السودان:

الجماهير السودانية تمسك بخناق النظام

النميري يسترضي السادات بتوزير مؤيديه

صحيفة « الفاردیان » اللندنية ذكرت قبيل بضعة اسابيع ان الاعلان عن الاكتشافات البترولية الاخيرة في السودان لم يكن سوى مناورة سياسية طرفاها الحكومة السودانية وشركة « شيفرون » الامريكية . والغرض من هذه المناورة اشاعة جو من الطمانينة والهدوء للسيطرة على الانتفاضة الشعبية التي بدات تعظم الكثير من القطاعات .

فهل تنجح الخطوات التي قام بها النميري من الاقالات والتعديلات الوزارية الى الاعتقالات واسترضاء كبار العسكريين في تفادي النهاية المحتمة لنظامه ؟

القادمون من الخرطوم هذا الاسبوع يصفون الحالة هناك بانها « حالة حصار » حقيقية ، الشرطة تملأ الشوارع والشرطة العسكرية تتولى الحماية ، وبتعزيزات كبيرة ، لكل المؤسسات الرسمية ، وخاصة بين الاذاعة والتلفزيون . في الشوارع آثار حرائق لسيارات دمرها المتظاهرون ، وامام المدارس اكوام من الحجارة التي جمعها الطلاب ليدافعوا بها عن انفسهم امام هراوات الشرطة وبنادقها . المخازن مقفلة والمتجولون قلائل . الجنود المنتشرون تبدو عليهم دلائل القلق والتململ ، ويتحاشون قدر استطاعتهم السير في الشوارع التي تحوي مدارس وثانويات رئيسية مكتفين بالمرابطة على اطرافها .

بعض المعلومات تفيد ايضا ان قوات النظام المصري قامت في ١٦ آب الجاري بقمع حركة عسكرية داخل الجيش السوداني في جوبا ادت الى سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف الطرفين .

وتضيف المعلومات ان الانتفاضة التي قامت بها الوحدة العسكرية السودانية المرابطة في جوبا بقيادة العقيد ادريس عوض الله كان سببها رفض ضباط وعناصر الوحدة تنفيذ اوامر ضباط النظام المصري . وقدم قائد الوحدة سلسلة مطالب الى نظام النميري تطالب بابعاد ضباط السادات المسيطرين على القوات السودانية ، وقراره بالاتفاق مع ضباطه وجنوده على الاعتصام في ثكناتهم بانتظار معرفة موقف النظام السوداني . ولما رفض النميري مطالب العقيد عوض الله اقدم ضباط الوحدة السودانية على اعتقال ضباط السادات في الوحدة ورفضوا الافراج عنهم الا مقابل تعهد من النميري بسحب القوات المصرية من الاراضي السودانية .

وفيما كان ضباط الوحدة ينتظرون جوابا على مطالبهم ، قامت القوات المصرية بمهاجمتهم واقتحام ثكنتهم بعد معركة عنيفة واعتقال العقيد عوض الله وضباطه .

وتقول الرفيقة فاطمة ابراهيم ارملة الشهيد الشفيع عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني ان « ما يحدث الان هو ازمة سياسية واقتصادية ومعنوية ، فلا عملة صعبة في البلاد ، اي لا استيراد للسلع الاستهلاكية الضرورية كالسكر والارز . وهذا ما دفع النظام الى فتح الباب امام السوق السوداء » .

وتضيف الرفيقة فاطمة « ان ازمة الطاقة قلصت اسبوع العمل الى ثلاثة ايام فقط وانتجت نقصا في المياه اصبح كل بيت يعيشه ويحس به . ولم تنفع المساعدات المصرية والسعودية في سد هذا العجز في الطاقة وابقاء النظام واقفا على قدميه ومنعه من التاكل » .

« الجانب المشرق يأتي فقط من طبقة البروليتاريا التي تعبىء نفسها في وحدة متكاملة . وعلى الرغم من القوانين القمعية التي تقضي بتعذيب كل محتج او معارض قامت النقابات بسلسلة من الاحتجاجات والاضرابات وحذرت الحكومة من اعتقال اي عضو فيها . لقد استطاعت الطبقة العاملة ان تحول القوانين القمعية للنظام الى مجرد حبر على ورق ، ووقف النظام عاجزا عن اتخاذ اي اجراء » .

« كل طبقات الشعب، النساء والاطباء والمهندسين شاركت مع الطبقة العاملة في المظاهرات والاحتجاجات للتعبير عن رفضها للنظام وكذلك الطلاب » .

والطلاب الذين كانوا المفجر الاول للانتفاضة ، سبق لهم وارسلوا مذكرات عديدة الى المسؤولين السودانيين ، لكن دون تلقي اي جواب عليها . وفي مجلتهم الشهرية التي يصدرونها في جامعة الخرطوم تساءل هؤلاء عن لامات الخرطوم الثلاثة واين ذهب بها نظام النميري المؤيد لخطوات السادات . وكذلك عن اسباب تفاقم الازمة الاقتصادية والمشاريع التي طالما سمعوا عنها .

هذا التساؤل لا يعني الجهل بالجواب ، فالجميع يعرفون انه منذ تسلم النميري الحكم ، بقي التنفيذ ادنى بكثير من الخطط المعلنة وزادت مشاكل الطرق والاسمنت والوقود ، ولزم اكثر من ست سنوات لانهاء ابنية مصانع يستلزم بناؤها ثلاث سنوات فقط . وبلغت الديون المتوجبة على السودان تجاه الشركات الاجنبية ما يفوق الـ ٧٠٠ مليون دولار ، بينما تبلغ الديون الخارجية ما يفوق المليارين دولار .

اقالات وتعيينات

كيف واجه نظام نميري هذا الواقع ؟

الانتفاضة التي اندلعت لم تترك له مجالا للتفكير ، وسرعان ما اعلن الاستنفار في صفوف القوات المسلحة دون جدوى . وكذلك التصريحات التي تبرع بها كبار ضباط الجيش . عندها لجا النميري الى الاقالات ، وكان اول من طالهم التخبط الرئاسي ابو القاسم محمد ابراهيم ، اليد اليمنى للنميري والذي يعتبر بحق اقرب الشخصيات السودانية اليه . وسرعان ما كرت سبحة الاقالات وتم اعفاء ثمانية وزراء ومستشارين اثنين من مناصبهم . وكان ابرز الوزراء المقالين وزير الاقتصاد والمالية عثمان هاشم عبدالسلام ، الذي سبق للنميري ان وافق في اجتماع معه على زيادة قرشين على سعر كيلو السكر . وكان الوزير المذكور قد تعرض لنقد عنيف في مجلس الشعب عند تقديم الموازنة الجديدة بسبب عدم دقة الارقام وافتقارها لابسط القواعد . والشخصية الثانية بين الوزراء المقالين هو وزير النقل مصطفى عثمان حسن ، وهو لواء سابق في الجيش ينال رضى وموافقة نقابة عمال السكك الحديدية .

اما بالنسبة للتعيينات فقد عين السيد احمد حمد مساعد الامين العام للجامعة العربية للشؤون القانونية وزيرا للمواصلات ، وقد كان وزيرا للتجارة وصدر عليه حكم بالسجن لمدة عشر سنوات بعد ذلك بقليل عن محكمة عسكرية بتهمة الفساد . واطلق بعد اربعة اعوام وسافر الى القاهرة ليتسلم منصبه في الجامعة . والدكتور احمد حمد معروف بتاييده للنظام المصري وعلاقته الوثيقة بنظام السادات .

كذلك عين السيد حسن الترابي وهو مساعد الامين العام للاتحاد الاشتراكي السوداني الحاكم نائبا عاما . وكان قد اطلق من السجن قبل عامين بعدما قضى فيه ثمانية اعوام دون محاكمة . والدكتور حسن هو الامين العام لـ « جبهة الميثاق الاسلامي » (تنظيم الاخوان المسلمين) والعميد السابق لكلية الحقوق بجامعة الخرطوم . وهو ايضا من الوجوه السودانية المعروفة بتاييدها ودفاعها عن سياسة السادات .

من جهة اخرى اعفي مستشاران رئاسيان للشؤون الاقتصادية والاصلاح القانوني من منصبيهما ولم يعلن تعيين بديلين عنهما . وعين السيد عون الشريف وزير الشؤون الدينية السابق الذي حلت وزارته في شباط الماضي رئيسا لمجلس الشعب .

هذه التعديلات الوزارية التي كان المستفيد الاساسي منها النظام السادات جاءت كمحاولة لحرف الانظار عن مضمون الصراع الحقيقي وتحويل الانتفاضة الى مجرد مطالب سياسية تزول بتغيير بعض الوزراء . غير ان البيان الذي صدر عن اتحاد النقابات العمالية اكد ان الصراع الدائر هو بين الشعب السوداني من جهة والنميري ونظامه من جهة اخرى .

فشل التحالفات وازدياد المعارضة

« مبادرة المصالحة الوطنية » التي قام بها النميري اصلا في مد عمر نظامه عدة سنوات ، باءت بالفشل ، وتفرق « المتصالحون » ، بعد ان كان الصادق المهدي قد اعلن قبوله للمصالحة وعاد الى الخرطوم بعد اتفاق حول كثير من النقاط . وعودة الصادق المهدي مثلت في حينه رغبة في مد يد العون لنظام النميري المتهالك وللمشاركة في السلطة طبعا . غير ان اشتداد المعارضة الشعبية وتضخمها وازدياد الازمة الاقتصادية جعل من غير الممكن ان تستطيع اية قوة سياسية المساهمة في انقاذ النظام ، وهذا ما دفع بالصادق المهدي الى تفادي الوقوع في مازق النميري وتفضيل الابتعاد عن المشاركة في السلطة .

اما الشريف الهندي الذي رفض في الاساس الدعوة التي وجهها النميري لاجراء « المصالحة الوطنية » فقد هاجم في تصريح صحافي ادلى به في لندن النظام السوداني ، ووصف ما يحدث الان بانه « ثورة شعبية وليس حركة مطلبية . والحركة المطلبية في اساسها حركة سياسية ليست منفصلة عنها في شكل من الاشكال لانها تعبير عن رفض لسياسات الحكومة المختلفة الاقتصادية والادارية ولتفشي الفساد فيها » .

ذلك باختصار ما يعانيه النظام السوداني من عزلة سياسية وشعبية تجعله يدرك قرب نهايته ، وذلك بوضوح ايضا ما دفعه الى الارتماء في احضان السادات ومحاولة ارضائه بتوزير مؤيديه ، طمعا في نجدة عسكرية مصرية كما حدث في جوبا . واذا كان النميري في معظم تصريحاته الاخيرة قد اتهم الشيوعيين بانهم وراء الاحداث ، فهؤلاء لا ينكرون مطلقا عداءهم السافر لنظامه الرجعي ويؤكدون تحالفهم مع مجمل القوى الوطنية السودانية في النضال لاسقاطه .

■

بيان سياسي من جبهة التقدميين السودانيين

اصدرت « جبهة التقدميين السودانيين في لبنان » بتاريخ ١٦ آب ١٩٧٩ بيانا سياسيا هاما بينت فيه طبيعة النظام الرجعي الديكتاتوري العسكري السوداني والذي يقف على راسه النميري ومجموعة من العسكريين المسنودين من الرجعية العربية والامبريالية العالمية وكل اعداء الثورة والتحرر في العالم .

وقد جاء في البيان الذي طالبت فيه « الجبهة » بضرورة اسقاط النميري ونظامه « السودان ينتفض من جديد ويهز كراسي الحكم من تحت زمرة نميري اليمينية وان الازمة السياسية التي تعيشها سلطة نميري الديكتاتورية العسكرية تتعمق في ظل الانهيار والافلاس المالي والاقتصادي والفشل في كل الميادين الذي منيت به حكومة انقلاب ٢٥ مايو ، الازمة الاقتصادية وغلاء المعيشة والتضخم والبطالة وانتشار الفساد والسرقات والنهب من قبل ارباب النظام » .

وبعد ان استعرض البيان الوضع الداخلي وغياب الديمقراطية بشكل نهائي من حياة الشعب السوداني وصدور قوانين امن الدولة الارهابية والنضالات الطلابية والجماهيرية في المقابل ينتقل البيان ليؤكد « ان القوى الثورية السودانية وفي طليعتها الحزب الشيوعي السوداني وكذلك قطاعات شعبنا الوطنية لديها اسبابها العميقة العديدة المعروفة في رفض ومقاومة الديكتاتورية العسكرية اليمينية لطغمة نميري العميلة والعمل والنضال لاسقاطها . ولهذا لا يالو نميري جهدا هو وبطانته من رؤوس الفساد في اتهام الشيوعيين والديمقراطيين السودانيين انهم وراء موجة التظاهرات والاضرابات التي عمت السودان منذ بداية هذا الشهر ، اغسطس ، وما زالت تنتشر ، ويصر نميري على ان الحزب الشيوعي السوداني الذي ادعى يوما انه تمكن من القضاء عليه هو المحرض والمدبر لاعمال المقاومة الجارية في السودان ضد نظامه ... هذه تهمة لا تنكرها القوى الثورية السودانية بل هي الحقيقة بعينها فكل شعبنا يتطلع الان للخلاص من الديكتاتورية وحكم الفساد والافلاس » .

ومن ثم ينتقل البيان مشيرا الى المظاهرات الجماهيرية التي تعم السودان كله ودور الطبقة العاملة السودانية فيها وخاصة عمال السكك الحديدية والنقل النهري .

كذلك فان البيان يفضح الاساليب القذرة التي تحاول من خلالها الرجعية والامبريالية تبيان وكان الانتفاضات الجماهيرية السودانية تمولها جهات اجنبية . ومحاولات النظام المحمومة للتحالف مع فلول جماعة الاخوان المسلمين سيئة الصيت بقيادة عميل المخابرات الامريكية والسعودية حسن عبدالله الترابي ، وجماعة « الحزب الجمهوري الاسلامي » المؤيد لنظام السادات العميل واتفاقاته الخيانية مع الكيان الصهيوني ، وذلك مثلما تحالف في السابق مع العناصر الخائنة لشعبها ومصالحه امثال الخائن ابو القاسم محمد ابراهيم الذي حاول جاهدا شق الحركة الثورية السودانية في السابق والذي اقاله اخيرا في محاولة منه لامتصاص النقمة الجماهيرية .

كما يؤكد البيان على ان النظام الديكتاتوري السوداني يعيش ايامه الاخيرة محميا من قبل قوات الامن والمخابرات المصرية التي استوردها منذ الردة الدموية اليمينية عام ١٩٧١ التي اعقبت حركة ١٩ يوليو الثورية ، وزاد عددها اخيرا في محاولة لحفظ نظام حكم الدموي الارهابي .

كما يدين البيان الصحف العربية الرجعية والانتهازية التي تحاول تغطية ما يجري في السودان وذلك بتقاريرها المدسوسة والمقدمة من السلطات السودانية .

ويمضي البيان قائلا : « ونحن نعلن تشكيل هذا التنظيم للثوريين السودانيين لاول مرة في لبنان تحت اسم « جبهة التقدميين السودانيين » لا بد لنا من التاكيد والتشديد على اننا نعتبر انفسنا رافدا صغيرا متواضعا من الحركة التقدمية السودانية . ولذلك فنحن جزء عضوي من القوى الوطنية الديمقراطية والثورية في السودان بما في ذلك الشيوعيين . ولهذا ايضا فنحن لسنا رديفا او بديلا ، باي حال ، لهذه القوى المناضلة المعلاقة في كفاحها الجسور الذي يجري على ارض الواقع وبين صفوف جماهير شعبنا الصابرة الصامدة في وجه الديكتاتورية » .

وقد حددت « الجبهة » المنطلقات والمواقف التي اجمع عليها اعضاء جبهة التقدميين السودانيين في لبنان بالتالية :

اولا : العمل على الاطاحة بالنظام العسكري اليميني القائم بالسودان من خلال اوسع جبهة لاعادة الديمقراطية وان القوى الثورية السودانية تتصدر النضال من اجل الديمقراطية وتخليص السودان من حكم العمالة والتبعية .

ثانيا ـ ادانة زمرة النميري اليمينية في تاييدها لخيانة السادات العميل واستسلامه .

ثالثا ـ نحن مع تحرير فلسطين والاراضي العربية المحتلة بالسلاح وتعبئة الجماهير والموارد بديلا لمساومات الرجعية العربية مع الامبريالية بزعامة اميركا .

رابعا ـ اننا مع نضال فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة والحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية والقوى الوطنية التقدمية العربية وقوى الثورة العالمية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية .

خامسا ـ اننا نعتبر معاداة الشيوعية ومعاداة الديمقراطية لا تخدم سوى مصالح الامبريالية .

سادسا ـ اننا نؤيد حركات التحرير الوطني في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية ... ونحيي الانتصارات التي حققتها ثورات افغانستان وايران ونيكاراغوا .

واختتم البيان على ان النصر سيكون حليف الشعب السوداني وقواه الوطنية والديمقراطية .

■